مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار الثامن عشر
(١-١١) ٢٠٢٤

"التصغير يرد الأشياء إلى أصولها" بين التقييد والإطلاق

د. هشام بُحيري
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان،المغرب

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ اكتوبر ٢٠٢٤م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

أتناول هذا البحث قضية صرفية مرتبطة بمبحث من مباحث علم الصرف وهو التصغير، وأركز النظر على قاعدة تتردد كثيرا في هذا المبحث وغيره، وهي أنّ "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"، فأبحث في حدود تعميمها وتقييدها، إذ سيتبين بعد تتبعها في كتب النحو أن مجموعة من النحاة المتأخرين قد أطلقوها في كتبهم دون قيد أو شرط، وهو ما دعاني لتأصيلها في كتب النحاة القدامى ليتبين أنها مقيدة بشروط، ولا يمكن تعميمها. وقد اقتضى البحث في هذا الموضوع التمهيد له بتعريف التصغير لغة واصطلاحا، وتحديد دلالاته، وبعض وظائفه الصرفية، ثم التركيز على قاعدة التصغير يرد الأشياء إلى أصولها من خلال تتبعها في كتب النحاة والنظر في حدود تعميمها وتقييدها، ليتبين أن بعضهم استدلوا بها في تعليل رد الحروف المحذوفة أو المُبْدَلَة إلى أصلها دون قيد أو شرط، في مقابل آخرين كانت تعبيراتهم دقيقة بعيدة عن التعميم والإطلاق.

الكلمات المفتاحية: التصغير ، التحقير، يرد الأشياء إلى الأصول ، التقييد ، الإطلاق.

التصغير لغة مصدر فعل صغَّر، وهو جعل الشيء صغيرا، وهو التقليل[١]، وفي الاصطلاح فهو ز دة تدل على أن مدلول المزيد فيه مُحقَّر[٢]، أو المزيد فيه يدل على تقليل[٣]. وقد ورد في كتب النحاة مرادفا للتحقير، فاستعمل المصطلحان لمسمى واحد، وذلك لأن التحقير هو الغرض الأساس للتصغير، فسمي التصغير كذلك من ب تسمية الشيء برز ما فيه كما يقول علماء البلاغة، ومن الأمثلة على ذلك قول سيبويه: " ب تحقير المؤنث"[٤] (.....) وقول المبرد "هذا تحقير بنات

[١]- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، ص: ٩٩.

[٢]- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ٧٦٩/٢.

[٣]- الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، جمال الدين، عثمان بن عُمَر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م، ص٦٨.

[٤]- الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٤٨١/٣. فقد ورد مصطلح التحقير في الكتاب ٨٨ مرة تقريبا، ومصطلح التصغير ٤٥ مرة تقريبا. وقد استعمل سيبويه مصطلح "التصغير" في عناوين الأبواب الأربعة الأولى من حديثه عن التصغير، ثم وظف بعدها في عناوين الأبواب الموالية مصطلح "التحقير".

الخمسة"[٥]. ويستهل ابن السراج في كتابه أصول النحو ب التحقير بقوله: "التصغيرُ شيءٌ اجتزئَ بهِ عن وصفِ الاسمِ لصغرِ "[٦]. وعرفه السهيلي: "التصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمّى، وقلة اجزائه"[٧].

والتصغير من خواص الأسماء، فلا يُصَغَّرُ فعل ولا حرف، إلا إذا سُمِّي بهما، ويُلحَق لمشتقات لأنه وصف فى المعنى[٨]، إذ يقوم التصغير مقام الصفة ويُغني عنها، يقول أبو البركات الأنباري: "ألا ترى أنك إذا قلت في رَجُل: رُجيل، وفي دِرْهَم: دُرَيْهِم، وفي دينار: دُنَينير، قام رُجيل مُقام: رجل صغير، وقام دُريهم مقام درهم صغير، وقام دُنَيْنيرٌ مُقام: دينار صغير؛ فلمّا قام التصغير مقام الصفة؛ وهي لفظ زائد، جُعل بز دة حرف، وجُعل ذلك الحرف دليلاً على التصغير؛ لأنه قام مقام ما يوجب التصغير"[٩]. وهو ما يعني أنّ التصغير مظهر من مظاهر اقتصاد اللغة العربية في التركيب وتوفير الجهد في التخاطب، وهذا مما يعكس أيضا حرص العرب على الإيجاز والاختصار ما دام ذلك لا يؤثر في المعنى، يقول الرضي: "واعلم أنهم قصدوا لتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم رُجَيْلٌ أخف من رجل صغير، وكوفيّ أخصر من منسوب إلى الكوفة"[١٠]. لذا يمكن القول أنَّ التصغير تغيير مخصوص في بنية الكلمة يؤدي إلى توليد بنية جديدة لتدل على معنى معين بغرض الاختصار. فكيف يتم توليد أو صياغته هذه البنية؟ وما هي المعاني أو الدلالات الجديدة التي تفيدها؟

يصاغ التصغير في العربية بضم أول الاسم، وفتح نيه، ولحاق ء ساكنة بعد الحرف الثاني، ويكون التصغيير على ثلاثة صيغ حددها سيبويه في قوله: "اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعيلٍ"[١١]. وتفصيل ذلك ما ذكره ابن الأثير: –

"فالأول: فُعَيْلٌ، ويختص بالثلاثى، نحو: فلْسٌ وفُلَيْسٌ.

والثانى: فُعَيْعِلٌ، ويَخْتَصُّ بالرباعى والخماسى، نحو: جَعْفَرٌ وجُعَيْفِر، وسَفَرْجَلٌ وسُفَيْرِج.

والثالث: فُعَيْعيل، ويختص بما رابعه حرف علة، نحو: قِنْديلٌ وقُنَيْديل، وبالخماسي فما فوقه إذا عوض من حرفه المحذوف، نحو: سَفَيْرِيج ودَحَيْرِيج»[١٢].

وتسمى الياء الواقعة لثة ء التصغير، وجعلها النحاة حرفا من حروف المعاني.

أما عن دلالة التصغير فقد عدّه ابن الأنباري من الأَضداد لدلالته على التعظيم والتحقير، فقال: "ومن الأضداد أَيْضاً التصغير، يدخل لمعنى التحقير، ولمعنى التعظيم؛ فمِنَ التعظيم قول العرب: أَ سُرَيْسير هذا الأَمر، أَي أَ أَعلم النّاس به... فالمراد من هذا التصغير التعظيم لا التحقير"[١٣].

---

[٥]- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، ٢٣٩/٢.

[٦]- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ٣/ ٣٦.

[٧]- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ ه- ١٩٩٢ م، ص: ٧٠.

[٨]- شذا العرف في فن الصرف، ص: ٩٩.

[٩]- أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص: ٢٥٣.

[١٠]- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ١/ ١٩٢.

[١١]-الكتاب، سيبويه، ٤١٥/٣.

[١٢]- البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٥٩/٢.

١٣- الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)،

ويتجاوز التصغير وظيفته في الدلالة على التحقير والتعظيم إلى الدلالة على معان أخرى تختلف حسب ما أصاب المصغَّر من نقص وما يقتضيه سياق استعماله وقصدية المتكلم وحال المخاطب[١٤]، وقد أورد علماء اللغة والنحو هذه الدلالات في كتبهم مُجْمَلَةً ومُفَصَّلَةً، فنجد الخليل مثلا أجملها في أربعة أنواع بقوله: "التصغير على أربعة أنحاء: تقريب وتقليل وتصغير وتحقير"[١٥].

ونجد توسيعا لهذه الدلالات عند كثير من النحاة[١٦]، منها ما فصله ابن الأنباري[١٧] ، وهي:-

١- تصغير العين لنقصانٍ فيها، كقولك: هذا جُحَيْر، إذا كان صغيراً، وكذلك هذه دُوَيْرة، إذا لم تكن كبيرة واسعة.

٢- تحقير المصغّر في عين المخاطَب، وليس به نقص في ذاته ولا صِغَر، كقول القائل: ذهبتِ الد نير فما بَقِيَ منها إلّا دُنَيْنير واحد، والدينار كامل الوزن.

٣- التعظيم: وقد سبقت الإشارة إليه. (كقَول الْعَرَب أَ سُرَيْرُ هَذا الْأَمر، أَيْ: أَ أعلم النّاس بِهِ).

٤- التصغير على معنى الذّمّ، كقولهم: فُوَيْسِق خُبَيِّث.

٥- التصغير على معنى الرحمة، والإشفاق والعطف، كقولهم للرجل: بيّ، و أُخَيَّ، وللمرأَةَ أُخيّة، لا يقصد في هذا قصد التصغير والتحقير، إنما يراد به الرحمة والمحبّة، قال أَبو زُبَيد:-

يا بْنَ أُمّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسي ... أَنت خَلَّيْتَني لأمْرٍ شديد

١- تصغير المحلّ على جهة التقريب له، كقولهم: هذا فُوَيْقَ هذا، وهذا دُوَيْنَ الحائط.

٢- تصغير الجمع بتصغير الواحد، فتقول في تصغير الدراهم: دُريهمات.

٣- تصغير الجمع، بتصغير أَقَلِّه، كقولهم في تصغير الفُلوس والبحور: أُفيلِس وأُبيحِر؛ فيصغرونَهُما بتصغير الأَفلس والأَبحر، لأَنَّهما عَلَما القلة في هذا الباب[١٨].

و لإضافة إلى ثير التصغير على دلالة الاسم حسب ما يقتضيه المقام وقصدية المتكلم، قد يكون لصيغته ثير ملحوظ على آخره من جهة الصرف، فقد يكون الاسم ممنوعا من الصرف، فينصرف بعد التصغير، وقد يكون منصرفا فيُمْنَعُ من الصرف بعد التصغير، وقد يلزم حالة المنع من الصرف في الحالتين معا، ويفصل أبو سعيد السيرافي ذلك في قوله: "على أن الأسماء في التصغير على ثلاثة أوجه في حكم الصرف، فمنها اسم لا ينصرف في التصغير والتكبير (اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل والصفة)، واسم لا ينصرف، فإذا صُغِّرَ انصرف، كالأسماء المعدولة، نحو: عُمَرُ، وزُفَرُ، فإذا قيل: عُمَيْرٌ، وزُفَيْرٌ، انصرف. واسم ينصرف، فإذا صُغِّرَ لا

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص: ٢٩١.

١٤- يراعي العكبري قصدية المتكلم وحال المخاطب في تقسيم أغراض التَّصغير: "ويقعُ في الْكَلام على ثلاثةِ أضْرُبٍ:
أ- تحقيرُ ما يُتوهَّم عَظيماً كَقَوْلِك: رُجَيل.
ب -وتقليلُ ما يُتوهَّم كثيرا ك دُرَيْهمات.
ج - وتقريبُ ما يُتوهَّم بَعيدا كقولكَ: قُبيل الْعَصْر وبُعيدَ الْفجْر". انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ١٥٨/٢.

١٥- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، ١٤٢/٨.

١٦- انظر مثلا: البديع في علم العربية لابن الأثير ١٥٨/٢:١٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٥٨/٢، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ٥٥٩/٢.

١٧- الأضداد، أبو بكر الأنباري، ص٢٩٢.

١٨- الأضداد، أبو بكر الأنباري، ص: ٢٩١.

ينصرف، وذلك كرجل يسمى ضاربٌ، أو ما كان من بنائه فإذا صغر صار ضُيَيْرِبُ فلم ينصرف"[١٩].

ولصيغة التصغير أثر كذلك على بعض الأحكام الصرفية، منها أنه يجيز جمع الاسم الذي ليس بعلم ولا صفة جمع المذكر السالم إذا صُغِّرَ والذي يمتنعُ جمعُه هذا الجمع قبل أنْ يصَغَّرَ، نحو رجل وغلام، فلا يجوز جمعها هذا الجمع، فلا نقول "رَجُلونَ غُلامونَ"، فاذا صغَّرت هاتيْن الكلمتيْن قام التصغير فيهما مقام الوصف، فيجوز حينئذ جمعها لواو والنون، فنقول: رُجَيْلون وغُلَيْمون[٢٠].

ويؤدي التصغير وظيفة صرفية أيضا، إذ استعان بها بعض النحاة للكشف عن الحروف الأصول وتحديد جذر الكلمة وما يعتريها من تغيير قبل تصغيرها وبعده من حيث الحذف والقلب والإبدال، فنجد قاعدة تتردد في مجموعة من كتب النحو، وهي: "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها" وقد وردت بصيغ أخرى تدل على نفس المعنى، منها: العودة إلى الأصل، في مثل قول المبرد: "فَإِن صغرت شَيْئا من ذَلِك أظهرت فيهِ حرف الأَصْل وَذَلِكَ أَن ء التصغير تقع بعده ساكِنة فَلا يجوز أَن تسكنه، فتجمع بَين ساكنين فَإِذا حركته عاد إِلَى أَصله، وَذَلِكَ قَوْلك في تحقير رُنُمَيْرَة وَ بُبُوَيْب"[٢١]. ومنهم استعمل عبارة الرجوع إلى الأصل: "فإن قلت: النون الأولى من دنينير ليست في مكبره. قلت: أصل دينار دَرّ، بتشديد النون، أبدلت النون الأولى ء، فإذا صغر رجع إلى أصله، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"[٢٢].

ونلفي بعض اللغويين والنحاة يستدلون بهذه القاعدة للكشف عن الحروف الأصول في بعض الكلمات، فهذا أبو الحسن الوراق يقول: "إن الاسم المؤنث حقه أن يكون لفظه زائدا على لفظ المذكر بعلامة ينفصل بها، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها"[٢٣]، وهذا أبو الحريري البصري (ت ٥١٦هـ) صاحب درة الغواص في أوهام الخواص يستحضر هذه القاعدة في تصحيح وهم من يجمع "فم" على "أفمام" بدل "أفواه"، مستحضرا كلمتين أخريين كان التصغير كاشفا لحروفها الأصول في قوله: "وَقَوْلهمْ في تصغيره فويه، لِأَن التصغير يرد الْأَشْياء إِلَى أُصولها كَما يُقال في تَصْغير حر حريح، لِأَن أَصله حرح، وَيُقال في تَصْغير السِّت من الْعدَد: سُدَيْسَة، لِأَن أَصْلها سدس لاشتقاقه من التسديس، كَما أَن اشتقاق خَمْسَة من التخميس وألحقت الْهَاء بها عِنْد التصغير، لِأَنَّهَا من الْمُؤَنَّث الثلاثي"[٢٤].

ونجد هذه القاعدة حجة عند أبي البركات الأنباري أيضا في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف[٢٥] يحتج بها في

---

[١٩]- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ). تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، ٣/ ٤٥٧- ٤٥٨.

[٢٠]- انظر مثلا: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى: ١٤١٠ هـ/١٩٩٠م،٧٩/١.

[٢١]- المقتضب، المبرد، ٢٨٠/٢.

[٢٢]- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٦٥٠/٢.

[٢٣]- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، ص: ٤٨٠.

[٢٤]- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ، ص: ٨٢.

[٢٥]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي

المسألة الأولى من الكتاب حول الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، حيث رفض مذهب الكوفيين الذين قالوا إن أصل اشتقاق الاسم من الوسم، منتصرا للبصريين الذين ذهبوا إلى أنه مشتق من السمو، مستندًا في ذلك إلى عدة حجج صرفية، منها قوله: "إنك تقول في تصغيره (سُمَيّ)، ولو كان مشتقًّا من الوَسْم لكان يجب أن تقول في تصغيره (وُسَيْم) كما يجب أن تقول في تصغير زِنَة: وُزَيْنَة، وفي تصغير عِدَة: وُعَيْدَة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا سُمَيّ دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوّ، لا من الوَسْمِ"[٢٦]. ويوضح ما وقع في كلمة "سُمَيّ" من قلب ويقيسها على ما يشبهها، مستحضرا أصلها: "والأصل في سُمَيّ: سُمَيْو، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواوَ ءً، وجعلوهما ء مشدّدة، كما قالوا: سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت. والأصل فيه: سَيْود وجَيْود وهَيْون ومَيْوِت؛ لأنه من السودد والجودة والهوان والموت، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ء، وجعلوهما ء مشددة"[٢٧]. ويعتمد الأنباري هذه القاعدة كذلك في مسألة أخرى من الإنصاف، وهي مسألة "الحروف التي وضع الاسم عليها في (ذ) و(الذي)" التي ذهب فيها الكوفيون إلى "أنَّ الاسم في (ذا، والذي) الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما. وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما"[٢٨]. فيستدل بهذه القاعدة قائلا: "والذي يدل على أنّ الألف في (ذا) والياء في (الذي) أصليَّتان قولهم في تصغير ذا (ذَيَّ) وأصله: (ذَيَيَّا)، بثلاث ءات: ءان من أصل الكلمة و ء للتصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستثقلوا اجتماع ثلاث ءات؛ فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ء التصغير قبل الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؛ فكانت تتحرك، و ء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ووزنه (فَيْلى)؛ لذهاب العين منه؛ وفي تصغير الذي (اللَّذ ّ) ولولا أنهما أصليتان، وإلا لما انقلبت الألف في (ذا) ء وأدغمت في ء التصغير، ولما ثبتت الياء في (الذي) في التصغير؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها"[٢٩].

ويحتجّ بهذه القاعدة مطلقة دون تقييد في موضع آخر من الكتاب، وهو يبحث في أصل كلمة "إنسان"، فيقول: "والذي يدل على أن (إنسان) مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره (أُنَيْسِيان)؛ فَرَدّوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغّرا كثرة استعماله مكبرا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فَدَلَّ على ما قلناه"[٣٠].

ويظهر للمتتبع لهذه القاعدة في كتب بعض النحاة الذين جاؤوا بعد أبي البركات الأنباري أنهم يقررون هذه القاعدة في كتبهم، ويعتمدونها في توجيهاتهم دون قيد أو شرط ويَجْرون التصغير مجرى التكسير في رد الأشياء إلى أصولها، فنجد ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ ه) في بحثه عن الحروف الأصول في كلمة "ماء"، يستعين بهذه القاعدة أيضا: "قال الشارح: ماءٌ أصله: مَوَهٌ تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفًا، وأبدل من الهاء همزة، كما أبدلت في هرقت، والأصل: أرقت، فإذا صغَّرتَ أو كَسَّرْتَ رددت الشيء إلى أصله؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، فتقول

سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

[٢٦]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ١٣/١.

[٢٧]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ١٣/١.

[٢٨]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ٥٥١/٢.

[٢٩]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ٥٥٣/٢.

[٣٠]- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ٦٦٩/٢.

في الجمع القليل: أمواه، وفي الكثير: مياه، والأصل: مواه، فأبدل من الواو ء، للكسرة التي قبلها وفي التصغير مويه"[٣١].

ويتكرر مثل هذا الكلام في شرح كافية ابن الحاجب للأستر ذي (ت ٧١٥ ه) إذ يقول في أصل همزة "ماء": "اعلم أنّ الهمزة في ماء بدل من الهاء، وأنَّ أصله: مَوَه؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فقلبت الواو ألفا والهاء همزة" [٣٢].

ونجد كذلك ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ ه) في حديثه عن تصغير الاسمين الموصولين "الذي" و"التي"، وتصغير اسمي الإشارة "ذا" و"تي"ـيُقَرِّرُ هذه القاعدة نقلا عن ابن مالك في شرح ألفيته، ويقرّ ما ذكره الأنباري قائلا: "إنه يزاد في آخرها ألف عوضا عن ضم الأول، فتقول: اللذّ واللّتيا، وذ وتيا، فإن ختمت بعلامة تثنية أو جمع استغنيت عن إلحاقها، فتقول: ذ ن واللذين –برد الياء فيهما– لما تقرر من أنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولحاق ء التصغير و ء الجمع أو التثنية أو ألفها، وإذا صغرت جمع التي رددتها إلى المفرد وصغّرتها كما سبق، ثم جمعتها لألف والتاء فقلت: اللتيات، كذا قال المصنف وابنه ولم يسمع ذلك عن العرب"[٣٣].

ونجد الأزهري في شرحه أيضا للألفية يقرر هذه القاعدة عند حديثه عن علامات التأنيث وكيفية الاستدال على نيث ما لا علامة فيه ظاهرة في قول ابن مالك:

عَلاَمَةُ التَّأنيثِ ءٌ أو ألِف ... وَفي أسامٍ قدَّروا التّا كالكَتِف

وَيُعرَفُ التَّقديرُ لِضَّميرِ ... وَنَحوِهِ كالرَّدِّ في التَّصغيرِ

فيقول شارحا ذلك: "وبثبوتها؛ أي التاء؛ في تصغيره، نحو: عُيَيْنَة، وأُذَيْنَة، مصغري: عين وأذن من الأعضاء المزدوجة، فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وغير المزدوج مذكر كـ: الرأس والقلب، أو بثبوتها في فعله نحو: {وَلَمّا فَصَلَتِ الْعيرُ} [يوسف: ٩٤] ، فالعير مؤنثة، بدليل نيث فعلها"[٣٤]. لكن نفهم من سياق شرحه أن التصغير وسيلة من وسائل أخرى يعرف بها الاسم المؤنث، وهذا كلام مطلق يحتاج إلى تقييد، لأن ء التأنيث لا ترد إلّا في الاسم الثلاثي، يقول أبو البركات الأنباري في أسرار العربية: "فإذا كان التكسير والتصغير يردّان الأشياء إلى أصولها؛ والأصل في نحو: (شمس) أن تكون بعلامة التأنيث، للفرق بين المذكر والمؤنث؛ وجب ردها في التصغير، واختص رد التاء في الثلاثي لخفة لفظه. فأما الر عي فلمـتُرَد فيه التاء؛ لطوله"[٣٥].

ونلفي الفارضي (ت٩٨١ ه) يستحضر هذه القاعدة أيضا في حديثه عن أصل الألف في كلمة "النّاس" نقلا عن الكسائي، قوله: "إنَّ النّاس لغة مفردة، وهو اسم م، وألفه مقلوبة عن واو، واستدل بتصغيرهم علَى: (نُوَيْس)؛ إذ لو كانَ أصله (أ سًا) لَصُغِّرَ علَى (أُنَيْس)؛ لأنَّ التّصغير يرد الأشياء إِلَى أصولها"[٣٦].

وانتقل الاستدلال بهذه القاعدة ذلك إلى معاجم اللغة: فقد جاء في المصباح المنير (في مادة دون): "الدّيوانُ: جريدة الحساب، ثم أُطلق على الحساب، ثم أُطلق على موضع الحساب وهو معرب، والأصل (دَوّانٌ) فأبدل من

[٣١]- شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص: ٢١٠.

[٣٢]- الرضي الأستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٨٥٠/٢.

[٣٣]- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ٩٣٨/٢.

[٣٤]- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري، ٤٨٨/٢.

[٣٥]- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص٢٥٥.

[٣٦]- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، ٧٧/٢.

أحد المضعفين ء للتخفيف، ولهذا يردّ في الجمع إلى أصله. فيقال (دَواوينُ) وفي التصغير (دُوَيْوينٌ)؛ لأن التصغير وجمع التكسير يردان الأسماء إلى أصولها"[٣٧].

والمتتبع لهذه القاعدة في تلك المصادر يلاحظ إطلاقها دون تقييد، مما يوهم القارئ أنها قاعدة عامة تسري على كل اسم تم تصغيره، فإذا كان فيه حرف محذوف يُرَدُّ، وإذا كان فيه بدلٌ يُقلب. وهذا ما نروم تبين خلافه، فبالعودة إلى كتاب سيبويه، نجد تدقيقا في العبارة، ويخص بذلك أبوا دون أخرى، فنجده مثلا يقول في تصغير الأسماء الثلاثية التي حذف أحد حروفها: "اعلم أنَّ كل اسمٍ كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله حتَّى يصير على مثال فعيلٍ، فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تردده لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فعيلٍ"[٣٨]. فيبدو من عبارته هنا أنه يقيد تلك القاعدة، ويخص بها في هذا الموضع الاسم الثلاثي الذي حذف أحد حروفه، سواء أَحُذفت منه فاءه أم عينه أم لامه، ويفصل ذلك مثلة دقيقة، إذ يمثل لكل حالة، فيقول في ب ماحذفت منه فاؤه: " ب ما ذهبت منه الفاء نحو عدةٍ وزنةٍ، لأنَّهما من وعدت ووزنت، فإنَّما ذهبت الواو وهي فاء فعلت، فإذا حقَّرْتَ قلت: وُزَيْنَةٌ ووُعَيْدةٌ... ومما ذهبت فاؤه وكان على حرفين (كُلْ) و(خُذْ)، فإذا سمَّيت رجلاً بكُلْ وخُذْ، قلت: أُكَيْلٌ وأُخَيْذٌ، لأنَّهما من أكلت وأخذت، فالألف فاء فعلت"[٣٩]. ويقول في ب ما حذفت منه عينه: " ب ما ذهبت عينه فمن ذلك مُذْ، يدلك على أنَّ العين ذهبت منه قولهم: مُنْذُ، فإن حقَّرته قلت: مُنَيْذٌ. ومن ذلك أيضا سَلْ، لأنَّه من سألت، فإن حقَّرته قلت: سُؤَيْلٌ"[٤٠]. ويقول في ب ما ذهبت لامه: " ب ما ذهبت لامه فمن ذلك دمٌ. تقول: دُمَيٌّ، يدلُّك دماءٌ على أنَّه من الياء أو من الواو. ومن ذلك أيضاً يدٌ، تقول: يديّةٌ، يدلك أيدٍ على أنَّه من بنات الياء أو الواو، ودماءٌ وأيدٍ دليلان على أنَّ ما ذهب منهما لام. ومن ذلك أيضا شَفَةٌ تقول: شُفَيْهَةٌ، يدلك على أنَّ اللام هاءٌ شفاةٌ. وهي دليلٌ أيضاً على أنَّ ما ذهب من شفةٍ اللام، وشافهت"[٤١].

وتقييد هذه القاعدة يظهر أكثر وضوحا في أبواب أخرى، منها ب تحقير ما كان فيه قلب، إذ يقيد هذه القاعدة بقوله: "اعلم أنَّ كل ما كان فيه قلبٌ لا يردّ إلى الأصل؛ وذلك لأنَّه اسم بني على ذلك كما بنى ما ذكر ه على التاء، وكما يبنى قائلٌ على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئاً تبع ما قبله كواو موقنٍ و ء قيلٍ، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزة في أدؤرٍ إذا حقرت، وفي قائل. وإنَّما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء"[٤٢]. فإذا كان هذا في بعض حالات القلب، فإننا نجد سيبويه ينص على ذلك في بعض حالات الحذف، ويخص بذلك آخر يدقق فيه النظر، فيقول: " ب تحقير ما حذف منه ولا يردّ في التحقير ما حذف منه من قبل أنَّ ما بقي إذا حقِّر يكون على مثال المحقَّر، ولا يخرج من أمثلة التحقير. وليس آخره شيئاً لحق الاسم بعد بنائه كالتاء التي ذكر والهاء. فمن ذلك قولك في ميتٍ: ميتٌ، وإنَّما الأصل ميتٌ، غير أنَّك حذفت العين. ومن ذلك قولهم في

[٣٧]- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)،المكتبة العلمية – بيروت، ٢٠٤/١.
[٣٨]- الكتاب، ٣/ ٤٤٩.
[٣٩]- الكتاب ٤٤٩/٣.
[٤٠]- الكتاب ٤٥٠/٣.
[٤١]- الكتاب ٤٥١/٣.
[٤٢]- الكتاب ٣٤٩/٣-٣٥٠.

هارٍ: هويرٌ، وإنَّما الأصل هائرٌ، غير أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ء ميّتٍ، وكلاهما بدلٌ من العين"[٤٣].

والمتتبع لهذه القاعدة في ب التصغير في الكتاب يكتشف أنه لا يمكن إطلاقها وتعميمها في كثير من الحالات التي يكون في الاسم حرف محذوف أو مقلوب، ومع ذلك لا يُرَدُّ إلى أصله، فقد يثبت على حالته الطارئة في التصغير، وقد نص سيبويه على ذلك أيضا في ب خاص بهذه الحالة في قوله: " ب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها، وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عيناتٌ. فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ و ئعٌ، تقول: قويئمٌ وبويئعٌ. فليست هذه العينات بمنزلة التي هن لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لا يبدلون من تلك (اللامات) إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره. ألا تراهم يقولون: شقاوةٌ وغباوةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ئرٍ وشاءٍ من شأوت. ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم وبوائع وقوائل. وكذلك تثبت في التصغير"[٤٤].

بل، فإنه في حالات أخرى قد يصيب الاسم حذف بعد التصغير ما يصيب الاسم عند جمعه جمع تكسير، يقول صاحب الكتاب: " ب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الز دات، لأنك لو كسَّرتها للجمع لحذفتها، فكذلك تحذف في التصغير وذلك في قولك في مغتلمٍ: مغيلمٌ، كما قلت مغالم، فحذفت حين كسرت للجمع، وإن شئت قلت: مغيليمٌ فألحقت الياء عوضاً مما حذفت، كما قال بعضهم مغاليم"[٤٥].

وفي أحد معاجم اللغة نجد ابن سيده في مخصصه، يتنبه لهذا الأمر في ب تحقير المؤنث، فنجده دقيقا في التعبير، فلم يجعل القاعدة مطلقة، فلم يقل: "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"، بل قال: "قد يردُّ التصغير الأشياء إلى أصولها" لما تفيد "قد" مع الفعل المضارع من معاني التوقع والتقليل، مما يتعارض مع دلالة التحقيق والإطلاق، يقول ابن سيده: "وَإِذا صغّروا من الْمُؤَنَّث ما كانَ على أَكثر من ثَلاثَة أحرف مِمّا لَيْسَ فيهِ هاء التَّأْنيث لم يُدْخِلوا الهاءَ كَقَوْلِك في عَناق عُنَيِّقٌ وَفِي عُقابٍ عُقَيِّبٌ وَفِي عَقْرَب عُقَيْرِب، وانَّما أدخلوا الْهاء في الْمُؤَنَّث إِذا كانَ على ثَلاثَة أحرف لِأَن أصل التَّأْنيث أَن يكون بعلامة، وَقد يُرَدُّ في التصغير الشيءُ إِلَى أَصله فَرَدّوا فيهِ الهاءَ لما صغروه وَأَصله الْهاء ورَدّوها لِتَّصْغيرٍ، وَلم يدخلوا ذَلِك في بَنات الْأَرْبَعَة لِأَنَّها أثقل فَصارَ الْحَرْف الرّابع مِنْها كهاء التَّأْنيث فَيصير عِدَّةُ عُنَيِّقٍ وعُقَيْرِبٍ بِغَيْر هاء كعِدَّةِ قُدَيْمَةٍ ورُحَيْلَة لهاء"[٤٦].

ويحذو ابن يعيش حذو ابن سيده في شرحه للمفصل في بيانه لتصغير الثلاثي المؤنث، فصدَّر القاعدة ب "قد" أيضا، فقال: "وأمّا التاء المقدّرة، فهي تظهر في تحقير كلّ اسم مؤنّث ثلاثيّ، وذلك قولك في: (قَدَمٍ): (قُدَيْمَةٌ)، وفي (يَدٍ): (يُدَيَّةٌ)، وفي (هِنْدٍ): (هُنَيْدَةُ). وإنّما لحقت التاءُ في تحقير المؤنّث إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأمرَيْن: أحدُهما أنّ أصل التأنيث أن يكون بعلامةٍ، والآخرُ خفّةُ الثلاثيّ. فلمّا

[٤٣]- الكتاب ٤٥٦/٣.
[٤٤]- الكتاب ٤٦٢/٣.
[٤٥]- الكتاب ٤٦٢/٣.

٤٦- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ١٨٩/٥.

اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير قد يردّ الأشياءَ إلى أُصولها؛ فأظهروا العلامة المقدّرة لذلك"[٤٧].

لذا أرى أنه عبارات النحاة الذين استعانوا بهذه القاعدة لتعليل ما يطرأ على بعض الأسماء من حذف أو إبدال لم تكن دقيقة، وكان حر بهم عدم إطلاق هذه القاعدة حتى لا يتوهم الباحث المبتدئ أنها قاعدة عامة تسري على جميع حالات الحذف والقلب. وقد لا حظنا أن بعض هؤلاء النحاة الذين استعانوا بهذه القاعدة كان عندهم وعي بذلك، فأبو البركات الأنباري مثلا قد استعان بها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف مطلقة دون تقييد في أكثر من موضع، لكننا لاحظنا في كتابه "أسرار العربية" مثلا أنه يقيدها عندما تحدث – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – عن وجوب رد علامة التأنيث في الاسم الثلاثي عند تصغيره لخفة لفظه، على عكس الر عي الذي لا ترد وه عند تصغيره[٤٨]. والأمر نفسه نلاحظه عند الرضي الأستر ذي عند حديثه عن أصل همزة "ماء" وقال أنّ أصلها هاء محتجا لتصغير الذي يرد الأشياء إلى أصولها[٤٩]، لكننا سنجده أكثر دقة في تعليل مواضع استعمال هذه القاعدة، فقد علَّلَ تعليلا دقيقا الحالات التي يَرُدُّ فيها التصغير الأشياء إلى أصولها، والحالات التي لا يردها إلى أصلها، مفسرا ذلك بما تفتضيه قواعد الصرف من قلب وحذف حسب بنية الكلمة، فقال: "اعْلَم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف أو لا، فإن كان فإما أنْ يُزيل التصغير ذلك السبب أو لا"[٥٠]. وهذا يعني أن الاسم قبل بنائه على صيغة التصغير بضم أوله وفتح نيه وإضافة ء ساكنة لثة، قد يكون فيه ما يوجب الحذف أو القلب، بسبب تجاور بعض الحروف أو تتابع بعض الحركات وعدم مناسبتها، فيؤدي التصغير إلى تغيير ذلك الوضع، فينتفي سبب الحذف أو القلب، فيرد الحرف إلى أصله، وقد يحدث العكس، فقد توجب صيغة التصغير حذف حرف أو قلبه حسب ما تقرره القواعد الصرفية والصوتية ونظام المقاطع في العربية.

نخلص مما سبق إلى أنَّ:-

١- التصغير من مظاهر الاقتصاد في التعبير في اللغة العربية، ودلالة الاسم المصغر تخضع لضوابط سياقية تختلف حسب مقصديه المتكلم وحال المخاطب وسياق الخطاب.

٢- التصغير وسيلة من وسائل الكشف عن الحروف الأصول في بنية الكلمة واستخلاص جذورها، لكن ذلك مقيد بشروط خلافا لما قد يتوهم القارئ من إطلاق هذه القاعدة دون قيد أو شرط كما ورد في كتب بعض النحويين واللغويين.

٣- أن موضوع الرد إلى الأصل يرد أيضا في الكلمات التي فيها حرف منقلب عن الأصل إلى أصله المنقلب عنه.

٤- إن سيبويه كان دقيقا في استعمال القاعدة فلم يطلقها، بل قيد مواضعها لنظر الدقيق وتوضيح ذلك لأمثلة المناسبة.

٥- استعمال حرف "قد" مع الفعل المضارع "يُرُدُّ" في قولهم "التصغير قد يرد الأشياء إلى أصولها" كان تعبير دقيقا يجنب اللغوي الإغراق في الإطلاق والتعميم.

---

[٤٧]- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م، ٤١٦/٣.

[٤٨]- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص: ٢٥٥.

[٤٩]- الرضي الأستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٨٥٠/٢.

[٥٠]- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستربادي، ٢٠٦/١.

*** المراجع**

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق د. بن عوض بن السهلي، أضواء السلف – الر ض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

الأصول في النحو، أبو بكر بن السري بن سهل النحوي المعروف بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. دط،دت.

الأضداد، أبو بكر، بن القاسم بن بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١هـ)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن بن عثمان، أبو الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، جمال الدين، عثمان بن عُمَر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، دت.

شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر عبد الرحمن نصر ، مكتبة الرشد، الر ض. دط، دت.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد بن أبي بكر بن الجرجاويّ الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، دت.

شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، شمس الدين الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، تحقيق: أبو الكميت، مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

شرح تسهيل الفوائد، بن عبد ، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد ، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)،

تحقيق: د. عبد الرحمن السيد – د. بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة:الأولى، ٤١٠ هـ/١٩٩٠م.

شرح شافية ابن الحاجب، بن الحسن الرضي الإسترا ذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد بن المرز ن (ت ٣٦٨ هـ). تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

علل النحو، بن عبد بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد – الر ض / السعودية، الطبعة: الأولى، ٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م

كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال. دط، دت.

الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)،المكتبة العلمية – بيروت، دط، دت.

المقتضب، بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، دط، دت.

نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ ه- ١٩٩٢ م.